A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.49
27 November 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

شم : السيد نانياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
(نائب الرئيس)

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٩]
  (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
  (ب) تقارير الامين العام
  (ج) مشروع القرار
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إردخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61803 ٧٧٥٣ث(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/46/23 ؛ A/AC.109/1056 - A/AC.109/1063 ، A/AC.109/1064 و Corr.1 ، A/AC.109/1065 - A/AC.109/1067 ، A/AC.109/1068 و Corr.1 ، A/AC.109/1069 - A/AC.109/1071 ، A/AC.109/1073 ، A/AC.109/1074 و Corr.1 ، A/AC.109/1075 - A/AC.109/1078 ، A/AC.109/1079 و Corr.1 ، A/AC.109/1082) ؛

(ب) تقارير الأمين العام (A/46/589 و A/46/593 و A/46/634) ؛

(ج) مشروع القرار (A/46/L.22) .

السيد سعيد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهد القرن العشرين تحولا تاريخيا من أهم وأعظم التحولات التاريخية في حالة البشرية . وقد شاهدنا محصلة المعرفة الإنسانية تتسع بوتيرة منقطعة النظير . فمن الناحية التكنولوجية يعاد صهر العالم أمام أعيننا . والتجارة والتبادل اللذان لم يكن من الممكن تصورهما منذ جيل أصبحا مألوفين الآن . وأبعد أطراف الفضاء وأعمق أعماق البحار هي محل استكشاف الآن .

ولكن عندما سيعود المؤرخون بنظرهم الى الوراء الى أوقاتنا هذه سيبدو أن كل هذه التغيرات الهائلة عرضية بالنسبة للعملية السياسية التي ميزت القرن العشرين عن جميع القرون التي سبقته : فهنا نرى بروز الملايين من الناس وخروجهم من السيطرة الاستعمارية الى الاستقلال من خلال عملية إنهاء الاستعمار . فهي عملية استطاع السواد الأكبر من الإنسانية بواسطتها أن يستعيد قدرته الروحية والذهنية والمادية . ولقد كان للأمم المتحدة دور مركزي في هذا الجهد . وإذا كان هناك نشاط واحد ترك قبل كل ما عداه من الانشطة الاخرى ، أثره على عالمية

الأمم المتحدة ، وحولها الى ممثلة حقيقية للمجتمع الدولي للدول ، فهو عملية إنهاء الاستعمار .

إن دور الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار مكرس في ميثاقها . فهو يؤكد إيماننا بالقيم الإنسانية الاساسية والكرامة الإنسانية وبالتساوي في الحقوق بين جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، والتطور التدريجي صوب الحكم الذاتي والاستقلال للذين ظلوا محرومين منه ، وصيانة استقلال وسيادة الحاصلين عليه .

وإعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي اعتمد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، قد أكد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير ، وأن إخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية والاستغلال يعد إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ؛ وأن عدم كفاية الاستعداد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي لا ينبغي أن يتخذ ذريعة لتعطيل الاستقلال ؛ وأن جميع أنواع التدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب الرازحة تحت الاستعمار ينبغي أن تتوقف ؛ وأنه ينبغي اتخاذ خطوات في الأقاليم المستعمرة لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الأقاليم . وهذا الإعلان هو أساس اهتمام الجمعية العامة المستمر بإنهاء أنظمة القمع والاستغلال الاستعماريين .

ويأمل وفدي أن يكون العالم ، باعتماده القرار ٤٧/٤٣ ، الذي أعلن بموجبه العقد الأخير من هذا القرن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، قد كفل القضاء الكامل على الاستعمار قبل نهاية هذا القرن .

إن الذكرى الثلاثين للإعلان ، التي احتفل بها في العام الماضي بإصدار قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٥ ، وفرت فرصة للدول الاعضاء لإعادة تكريس أنفسها للمبادئ والاهداف الواردة في تلك الوثيقة ، ولبذل الجهود المنسقة اللازمة لإزالة آخر معاقل الاستعمار في جميع مناطق العالم .

إن الحرية وتقرير المصير حقان متأصلان لجميع الشعوب ، بصرف النظر عن حجم أو موقع بلدانها ، وبصرف النظر عن الثروة أو محدودية الموارد الطبيعية أو حجم السكان ، وبصرف النظر عن الجنس أو الكيان الإثني أو الدين أو اللغة الوطنية . ويرتب الميثاق على الدول القائمة بالإدارة التزاما بأن تهيئ في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الظروف التي تمكنها من تقرير وضعها السياسي والاقتصادي المقبل . وعلى الدول القائمة بالإدارة أن تضمن أن تكون جميع الانشطة الاقتصادية والعسكرية في الاقاليم لصالح سكانها وذلك بتحسينها مستويات معيشتها وتعزيز اكتفائها الاقتصادي الذاتي وهو أمر ضروري لنقل تلك الاقاليم الى الحكم الذاتي .

بصفتنا أعضاء في الامم المتحدة ، نجد من الضروري علينا أن نراقب عن كثب الظروف السائدة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وفي هذا الشأن ، يود وفد بلادي أن يسجل تقديره وثناءه للعمل القيم الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان . إن اللجنة الخاصة ، عن طريق تقاريرها المكثفة ، جعلتنا على علم تام بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظروف القائمة في الاقاليم . وهذه المعلومات ، كما كان الحال في الماضي ، قد أكملتها إفادات الملتمسين الذين أتيحت لهم فرصة مخاطبة اللجنة الرابعة فيما يتعلق بالاقاليم المختلفة . كما أن المعلومات المباشرة المحصلة نتيجة للبعثات الزائرة التي أوفدتها الامم المتحدة قد أثبتت فعاليتها الكبيرة في التحقق من رغبات الشعوب في تيسير عملية إنهاء الاستعمار .

لقد تابع وفد بلادي عن كثب التقارير المؤقتة الثلاثة التي قدمها الامين العام تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٤٢/٤٧ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ،

وهو يؤيد المقترحات الواردة في مرفق تقرير الامين العام (A/46/634) بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، الذي يمكن ، إذا ما اعتمد ، أن يصبح خطة عمل للعقد الدولي .

وغالبا ما يكون الضعف هو سمة مميزة للبنية الاقتصادية ولتنمية الموارد البشرية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . إن اقتصاداتها الهشة تقوم على نشاط واحد أو نشاط محدود مرتبط بمصالح السلطة القائمة بالإدارة . والاقتصاد الضعيف ونقص القوى البشرية المدربة بالشكل الكافي في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كثيرا ما يكونان عقبة في طريق تحركها نحو الاستقلال أو في الفترة اللاحقة مباشرة للاستقلال . لذلك ، يصبح من الضروري توسيع قاعدتها الاقتصادية وتدريب كوادر متخصصة لتولي مهام السلطة في البلاد . والامم المتحدة ، عن طريق وكالاتها المتخصصة ، يمكنها وينبغي لها أن تضطلع بدور كبير في هذا الشأن .

وبلادي ، باكستان ، إذ تلتزم التزاما تاما بعملية إنهاء الاستعمار ، وإذ هي قد مرت بمشاكل نمو مماثلة ، تسهم الآن إسهاما متواضعا في تدريب الكوادر المتخصصة بتقديمها المنح في مختلف المجالات الى طلاب من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك للدراسات الجامعية والدراسات العليا والمتقدمة للتخصص في الطب والتجارة والإدارة العامة والعلوم السياسية .

وفي جنوب افريقيا ، لا يزال نظام الفصل العنصري الشرير البغيض قائما رغم الإدانة العالمية . إنه لم ينكر على الغالبية المقهورة حق تقرير المصير فحسب ، وإنما أنكر عليها أيضا كرامتها الإنسانية الاساسية . إن التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح وفيها مدعاة للتفاؤل الحذر منا جميعا . ولكنها لا تزال ، للاسف ، قاصرة عن تحقيق التفكيك النهائي لنظام الفصل العنصري . من الواضح أن الفصل العنصري لا يمكن أن يُصلَح وإنما ينبغي أن يفكك بالكامل وفي كل مظاهرة .

علينا ألا نخفف ضغطنا على جنوب افريقيا . وينبغي أن نبقي على الجزاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى تصبح التغيرات الكبيرة التي لا رجعة فيها جلية واضحة ، وذلك على النحو الذي تضمنه الإعلان الخاص بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي الذي أصدرته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . ونحن ننتظر بشغف الاستئصال النهائي للفصل العنصري وإقامة مجتمع حر ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا قائم على العدالة والمساواة وتقرير المصير .

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا التزام باكستان الثابت بقضية إنهاء الاستعمار ، التي ستظل قائمة ما استمر إنكار الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ولو في مكان واحد في عالمنا . إن الاستعمار مفارقة تاريخية مرفوضة أخلاقيا . ومخلفاته الباقية تلزمنا بأن نوحد صفوفنا في جهد نهائي للقضاء عليه تماما والى الأبد من على وجه الأرض . وأنا واثق أنه سيكون بوسعنا أن نرقى الى مستوى مثلنا وأن نبلغ هدف إنهاء الاستعمار بنهاية القرن .

السيد أودوفينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن التغيرات السريعة التي تؤثر على البشرية جمعاء على عتبة القرن الحادي والعشرين تهيئ إمكانات جديدة أمام شعوب العالم لتمارس حقها في اختيار طريق تنميتها بحرية ولتزيل من خريطة العالم السياسية آخر آثار الاستعمار وتحقق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

إن المجتمع الدولي ، في احتفاله في العام الماضي بالذكرى الثلاثين لتلك الوثيقة التاريخية ، كان لديه كل مبرر للقول في القرار ٣٣/٤٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بأن :

"الإعلان قد أدى دورا هاما في مساعدة الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري ، وسيظل يمثل مصدرا للإلهام في جهودها الرامية الى تحقيق المصير والاستقلال وفقا للميثاق ، وفي تعبئة الرأي العام العالمي

من أجل القضاء التام على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره" .
(القرار ٣٣/٤٥ - الفقرة الثانية عشرة من الديباجة)

خلال الأعوام التي مرت ، انضمت الى أسرة الأمم المتحدة ٦٦ دولة ، الغالبية العظمى منها دول تخلصت من أغلال السيطرة الاستعمارية .

واليوم علينا أن ندرس مسألة كيفية الوصول بالمهام المحددة في الإعلان الى نهايتها المنطقية وما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به لتضمن أن يكون مطلع الالف سنة الثالثة شاهدا على تحرر البشرية من ويلات الاستعمار والعنصرية .

وفي رأينا أن أحد النهج الرئيسية ينبغي أن يكون تحسين عمل الأمم المتحدة ، وتعزيز فعالية نظرنا في المشاكل التي تنطوي عليها عملية إنهاء الاستعمار بأسرع ما يمكن ، وعملية اتخاذ القرارات وإصدار التوصيات وضمان تنفيذها بالكامل .

ومن الواضح أنه يجب ألا يقتصر إطار بحث مسألة إنهاء الاستعمار على الأمم المتحدة . فمن المفيد أن تعمد المنظمة نفسها الى الاقتراب بالمعنى المكاني من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فيمكن مثلا النظر في إمكانية عقد حلقات دراسية وموائد مستديرة وغيرها من المحافل في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي . ونرى أن ذلك الإجراء ييسر في نفس الوقت لممثلي هذه الأقاليم يشتركوا بطريقة أكثر فعالية في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال . وييسر لنا هذا النهج أن ننفذ بطريقة عملية رغبتنا في توثيق التعاون بين الدول القائمة بالإدارة والأمم المتحدة .

ومن المفيد أيضا ، كما اقتُرح من قبل ، أن ترتب لممثلي الأمين العام زيارات الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأن ترسل بعثات زائرة لتقدير الحالة في الموقع . وهذه المقترحات واردة في الوثيقة A/46/23 Part II ، ويجب ذكر بوضوح أن هذا ليس أمرا بسيطا ، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه حتى لم تعرب كل الدول القائمة بالإدارة عن استعدادها لقبول هذه الترتيبات . ونحن نرى أن هذه مسألة هامة للغاية . والسبب الرئيسي في هذا هو أن حلها حلا إيجابيا ييسر الحصول على معلومات عن الوضع بطريقة مباشرة .

وبطبيعة الحال يثور سؤال له محله تماما عن التعريف الواضح للمهام التي تضطلع بها هذه البعثات في كل حالة محددة . ولا شك أن هذا التعريف من اختصاص اللجنة الخاصة ، ونأمل أن نشاهد إسهاما إيجابيا عاجلا منها في إعداد اقتراحات تتعلق بهذا الموضوع . وهناك أهمية قصوى لتوفر حسن النية وروح التعاون لدى الدول القائمة بالإدارة واستعدادها لتقديم كل المعلومات اللازمة عن الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ، وفقا للمادة ٧٣ ه من الميثاق . ومدى شمول هذه المعلومات وعمقها وكفايتها هو الذي يقرر الى حد كبير لزوم إيفاد بعثة زائرة في الحالة المعنية وتحديد أهداف تلك البعثة .

وبالتالي ، يأمل وفد أوكرانيا أن تتعاون الدول القائمة بالإدارة تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فذلك يشكل تكملة هامة بل حاسمة لجهودنا المشتركة .

ومن الوسائل الهامة لتحقيق أهداف الإعلان ومقاصده نشر المعلومات لدى الرأي العام العالمي لكي يحيط بكل جوانب مشاكل إنهاء الاستعمار وتقديم المساعدات الفعالة لشعوب الاقاليم المستعمرة في حدود حصولها على حريتها وتقرير مستقبلها .

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام بالامانة العامة للامم المتحدة لنشر المواد الاساسية والوثائق المتعلقة بشؤون إنهاء الاستعمار ، بما فيها قرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها . ويجب على الإدارة في نفس الوقت أن تولي اهتمامها الى نشر المعلومات أولا في المناطق التي لا تزال بها أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي حتى الآن ، وفي الدول التي تقوم بإدارتها .

وعلاوة على شرح الحالة في تلك الاقاليم ، يجب أن تسلط هذه المعلومات الاضواء على أنشطة الدوائر الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويجب أن تحتوي هذه المعلومات أيضا على بيانات عن التدابير والانشطة العسكرية التي تنفذ في الاقاليم المستعمرة على نحو يعرقل تحقيق أهداف الإعلان .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاشكال والوسائل الحالية لإعلام شعوب العالم بالحالة القائمة في ما تبقى من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتوقعات تلك الاقاليم ، ينبغي أن نكملها بنُهج جديدة . ونرى أنه يمكن أن يكون من بين هذه النُهج نشر المعلومات المناسبة لإعداد الشعوب التي لم تحقق بعد تقرير مصيرها ، لاتخاذ قرارها وتحديد مستقبلها .

وكما هو معروف تماما ، فإن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية هي بوجه عام دول جزرية صغيرة تعاني من مشاكل اقتصادية وأيكولوجية

واجتماعية فريدة . ولهذا لا يمكن استخدام نمط واحد عند التصدي لإنهاء الاستعمار فيها . وبالتالي يجب أن نولي الاعتبار الاول لآراء شعوب البلدان المستعمرة نفسها عند اتباع نهج معين في معالجة أمر هذه الاقاليم .

ومن المؤسف أنه في خضم المهاترات الجدلية في عصر المواجهة كثيرا ما كانت العناصر الاساسية تنسى أو تختفي وراء ستار صيغ كثيرة مختلفة . ولهذا نرى أنه تيسيرا لشعوب هذه الاقاليم في اتخاذ قرارها يجب أن يتاح لها أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الطرق التي تمكنها من تحديد اختيارها والشكل النهائي الممكن لهيكل دولها .

وأود أن أتكلم أيضا عن مسألة ترشيد أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك اللجنة الرابعة للجمعية العامة ، وقد بذلت مؤخرا بعض الجهود الاولية لتحقيق هذا الهدف . ونرى أن السبيل الى ترشيد أعمال هذه الهيئات يكمن أولا وقبل كل شيء في التخلي عن الطرق العقيمة في العمل والصيغ البالية التي تنطوي على إصدار قرارات عديدة لا تلبي أحكامها في كثير من الاحيان الاحتياجات الحالية . ويجب علينا أن نرفض بحسم كل ما يشكل جزءا من حالة المواجهة التي سادت في الحرب الباردة وأن نتحرك صوب حلول تستند الى توافق الآراء .

وهناك خطوة إيجابية في هذا الاتجاه هي أن اللجنة الرابعة بدأت خلال هذه الدورة البحث عن أشكال جديدة لمعالجة القرارات التي اقترحتها اللجنة الخاصة ، وأن الجهود تبذل لجعل صياغتها أكثر اتساقا مع واقع اليوم .

والامر التالي هو أنه يجب أن يهدف الترشيد الى تعزيز فعالية أعمال هذه الهيئات ، ويشمل ذلك جدول الاعمال وإجراءات النظر في المسائل واعتماد المقررات والتوصيات وتنفيذها . واليوم ، كما يعلم الجميع ، يتضمن جدول أعمال اللجنة الرابعة عددا قليلا من البنود . ولهذا تقدم اقتراحات بأن تنظر اللجنة في بعض المسائل التي تعالجها لجان أخرى من لجان الجمعية العامة ، ولا سيما اللجنة الخاصة ،

أو بأن تدمج اللجنة الخاصة في اللجنة الرابعة . ويمكن أن يطلق على اللجنة عند ذلك "لجنة إنهاء الاستعمار والمسائل السياسية الخاصة" . وبذلك تؤكد الجمعية العامة أولوية مسائل إنهاء الاستعمار في أنشطة اللجنة . وأود أن أؤكد أن هذه المسائل ستتطلب بطبيعة الحال دراسة متعمقة للغاية من جانب اللجان المختصة التابعة للجمعية العامة .

ووفد أوكرانيا على استعداد للنظر في هذه الاقتراحات ، مدركا تمام الإدراك أنها تنطوي على مشكلة احتمال إجراء تغييرات في اختصاصات لجان الجمعية العامة أو إدخال إضافات على تلك الاختصاصات .

وأخيرا ، فإن وفد بلدي ، في دعوته الى دمج بعض بنود جدول الأعمال والقرارات التي تتخذ بشأنها ، يرى أن هذا النهج يجب ألا يمس بأي شكل جوهر النظر في هذه المسائل .

إن العمليات الجارية في العالم والمتسمة بالتطلعات المكثفة المشتركة للبشرية صوب الحرية والديمقراطية ، لا تدع مجالا للشك في أن أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومقاصده سوف تتحقق .

السيدة راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

انقضت ثلاثة عقود دون أن تقلل الديناميكية الجديدة للعلاقات الدولية من الاهمية التي يكتسي بها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ولم يكن ممكنا إلاّ أن يكون الامر كذلك لان توق الإنسان الى الحرية ثابت لا يقهر .

لا ينكر أحد أن الظروف الدولية الجديدة تهيئ مناخا مؤاتيا للإسراع بعملية تصفية الاستعمار . فالامم والافراد والرأي العام يرفضون ويدينون بأكثر من أي وقت مضى الهيمنة التي تمارسها بعض الدول على الشعوب الاخرى بمختلف أشكالها . وقد أصبح لوجود لجنة إنهاء الاستعمار مبرر أقوى مما كان عليه الامر في أي وقت مضى . وفي الواقع ، أن العقد الاخير من هذا القرن لا بد أن يشهد استئصال الاستعمار تماما . ويتحتم على الامم المتحدة التي شرعت في هذه العملية وكرست كل هذه الاعوام لتنفيذ الإعلان أن تكمل هذه المهمة حتى النهاية .

ولو أجرينا تقييما موجزا للتقدم المحرز صوب تنفيذ الإعلان هذا العام لوجدناه يدعو الى قدر من التفاؤل .

لقد رحبنا بإقليمين مشمولين بالوصاية سابقا هما ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال كعضوين في منظمتنا ، ونحن نتقدم إليهما مرة ثانية بأحر تهانينا وأطيب تمنياتنا للمستقبل .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة ، مرة أخرى بتوافق الآراء ، القرار الخاص بالصحراء الغربية . وما فتئ المجتمع الدولي يتابع باهتمام تنفيذ خطة السلم . ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة لكي يشجع أطراف هذا النزاع على إبداء حسن النية والإرادة السياسية الحقيقية بغية إزالة أوجه الغموض التي لا تزال تعيق حرية الاختيار للشعب الصحراوي .

والسلطات القائمة بالإدارة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أصبحت تشارك على نحو متزايد في أعمال اللجنة الخاصة . وهناك تعاون

متزايد يبشر باستعداد هذه السلطات لإعداد سكان الاقاليم إعدادا أفضل لتقرير مصيرهم .

وباستثناء الصحراء الغربية وسانت هيلانه ، فإن الوضع الجغرافي للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يضعها في مجموعة الجزر النامية الصغيرة مما يسمح لنا بأن نناقش بسهولة أكبر المشاكل التي تعترض سبيل تنميتها . وهذه العقبات هي اولا عقبات من صنع الطبيعة ، مثل المناخ وطبيعة التربة والبُعد عن بقية أجزاء العالم ، وهناك أيضا عقبات من صنع الإنسان نتيجة للاستعمار ، ومن بينها الانشطة الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم التي طالما اعتبرت عقبة كبرى . فالاستعمار إنما أخضع هذه الشعوب لكي يستغل مواردها الطبيعية عن طريق استغلال مواردها البشرية . والآن إذ لم يعد للعداء الايديولوجي وجود ، نجد أن التحليل الاكثر موضوعية وواقعية لهذه الانشطة يوضح أن الاستثمارات الاقتصادية في الاقاليم يمكن ان تساعد نموها الاقتصادي لما لها من تاثير في إيجاد الوظائف وتحسين الهياكل الاساسية وربط الاقاليم بالعالم الخارجي . إلّا أننا نؤكد مرة أخرى هنا الاهمية القصوى لحق السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية كعنصر أساسي في حق الشعوب في تقرير مصيرها . إذ أن الشعوب المحرومة من امتلاك واستخدام وتنمية ثرواتها ومواردها الطبيعية بما يخدم مصالحها الذاتية لن تتمكن من الحفاظ على استقلالها الاقتصادي وبالتالي استقلالها السياسي .

لذا ، يجب علينا أن نجد وسيلة ما لضمان عدم مساس هذه الانشطة بحقوق السكان وبمستقبلهم .

وفي هذا الصدد ، نؤيد الاقتراح الذي أعرب عنه مرارا وفد المكسيك والذي يقضي بمطالبة السلطات القائمة بالإدارة تقديم معلومات اقتصادية واجتماعية مفصلة وحديثة عن كل إقليم خاضع للسيطرة الاستعمارية ، مثل الدخل الفردي ، ونسبة الوظائف التي أوجدتها الانشطة الاجنبية ، ومستوى الاجور ، وتكاليف المعيشة وغير ذلك .

والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تجد نفسها بعد نيلها تقرير المصير مباشرة على الهامش ، إن لم يكن لديها هيكل اقتصادي وسياسي متين ، وذلك وضع يتباين مع وضع التجمعات الاقتصادية الإقليمية . وسأنقل الى الجمعية العامة النتيجة التي تم التوصل إليها في الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في أكرا في أيلول/سبتمبر ، وهي أنه لا يوجد استقرار سياسي في ظل ظروف تسودها الضائقة الاقتصادية التي تولد الخداع والعنف .

ومن ثم ، فإننا ، بغية تفادي ما يمكن أن يسمى بالآثار الجانبية لتقرير المصير ، نناشد السلطات القائمة بالإدارة ألا تهيئ ظروفا مؤاتية لتطور سلمي نحو تقرير المصير فحسب بل أن تعد ، قبل كل شيء وبعناية ، السكان للاكتفاء الذاتي الاقتصادي والنضج السياسي . ولا يزال وفدي يعتقد أن أمثل وسيلة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في الاستفادة القصوى من الموارد البشرية عن طريق نظام للتعليم والتدريب يفي بالمتطلبات والمزايا الخاصة لكل إقليم . ولا بد لنا أن نتجنب البطالة والهجرة الى المناطق الاكثر رخاء . وأن ظاهرة نفي العمال المهاجرين بعنف من البلدان الاغنى توحي لنا بالحاجة الى استراتيجيات ملائمة لكل إقليم على اختلاف المستويات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية .

وثمة جانب آخر يود وفدي أن يؤكد عليه هو الحاجة الى زيادة توعية سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمختلف الخيارات السياسية المتاحة لهم ، وبأن مشاعرهم بصدد ما يفي في نظرهم على أفضل وجه باحتياجاتهم ومصالحهم ستقابل بالاحترام . وباستطاعة السلطات القائمة بالإدارة أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق ذلك ليس عن طريق نشر المعلومات على الصعيد المحلي فحسب وإنما أيضا عن طريق تشجيع ومواصلة تيسير مشاركة سكان الاقاليم في مختلف الندوات والحلقات الدراسية وغيرها من الانشطة الإقليمية .

كما أننا نشجع السلطات القائمة بالإدارة على تنشيط عملية تصفية الاستعمار عن طريق تشجيع البعثات الزائرة . فهذا من شأنه أن يمكن اللجنة الخاصة

من الحصول على معلومات مباشرة ، والاهم من ذلك ، تكوين فكرة أفضل عن المناخ السياسي والاجتماعي للبلدان المعنية ، وبالتالي ، توفير المعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يجب أن تقدمها السلطات القائمة بالإدارة عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

وينبغي أن تواصل الامم المتحدة الاضطلاع بدور فعال في تنفيذ الإعلان المعتمد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ويتيح العقد الدولي للقضاء على الاستعمار إطارا للقيام بمزيد من الانشطة . وفي هذا السياق ، فإننا نؤيد اقتراحات وفد يوغوسلافيا الواردة في الفصل الثاني من الوثيقة A/46/593 ، والتي قدمت أيضا باسم الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز . ونؤكد ، بوجه خاص ، التوصية بإجراء استعراض شامل عن الحالة في كل من هذه الاقاليم لتقييم الإمكانيات المتاحة لتنظيم الاستفتاءات الخاصة بتقرير المصير ، والاقتراع الداعي الى إنشاء آلية محددة لتقديم المساعدة الدولية الى الاقاليم ، وخاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية وحماية البيئة ، والاقتراح بتوجيه الدعوة الى وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية لوضع برامج ملائمة ، وطلب تقديم المساعدة الدولية لتحسين نظم التعليم في الاقاليم وتوفير المنح الدراسية ومرافق التدريب وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لسكانها .

وأخيرا ، إننا نعترف بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة ، ولا سيما إدارة شؤون الاعلام ، في نشر المعلومات عن الحالة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك عن العقد ذاته .

يود وفد مدغشقر أن يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة من أجل تحسين أعمالها . ونرحب بارتياح بقرارها الخاص بإدماج لجنتيها الفرعيتين وتشكيل لجنة فرعية معنية بالاقاليم الصغيرة ، والالتماسات ، والإعلام والمساعدة . وكذلك أحطنا علما بروح الترشيد التي تجلت في إعداد قرار جامع . وبالاضافة إلى ذلك ، لقد تابعنا باهتمام خاص المبادرات التي اتخذت بغية تحديث صياغة ومضمون القرارات . ونأسف لان هذه الجهود لم تؤد إلى توافق آراء . بيد أننا نود أن نرى في مختلف تبادلات الآراء التي أثارتها تلك الجهود ، اقتناعا من جانب الأطراف المعنية بضرورة الدفاع بكل طاقتها عن قضية انهاء الاستعمار . ونحن مقتنعون بأن هذه النكسات شيء عابر . وهناك قول مأثور في مدغشقر قد أثبتت صحته أعمال المنظمة دائما - ألا وهو أن النفمة النشاز قد تكون أحيانا توطئة للاتساق والتجانس .

وفي الختام ، أتعشم أن يتوج نجاح العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بأن تصبح الشعوب أخيرا في فجر القرن الحادي والعشرين ، حرة من الاستعمار وأن تعمل سويا من أجل اقامة عالم يسوده السلم والرخاء .

السيد فلمينغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الاقاليم الثمانية عشرة المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، التي يقع معظمها في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ دون الاقليميتين ، لديها عدة مشاكل مشتركة تخص بالذات البلدان النامية الجزرية الصغيرة ، بما في ذلك وجود الاقتصادات والنظم البيئية الهشة ، وكثرة التعرض للكوارث الطبيعية ، والاعتماد الشديد على الدول القائمة بالإدارة . وقد عبّر كثير من زعماء هذه الاقاليم عن قلقهم بصدد السلامة الاقتصادية والمالية لهذه الاقاليم قبل حصولها على الاستقلال . وتعتمد السلامة الاقتصادية لهذه الاقاليم بدرجة كبيرة على المساعدة الاقتصادية والتقنية المقدمة من الدول المعنية القائمة بالادارة ، التي تتحمل بموجب ميثاق الامم المتحدة المسؤولية

الرئيسية عن تطوير الحكم الذاتي في هذه الاقاليم . وبذلك تظهر تحديات جديدة عند النظر في احتياجات هذه المجموعات من الاقاليم ، والامر يقتضي بالتالي اعتماد استراتيجيات جديدة .

إن المناقشة التي بدأت من أجل اصلاح اجراءات الامم المتحدة وممارساتها تستحق الثناء . ومع هذا ، ينبغي أن نؤكد من البداية أن أي اصلاح في هذا المضمار ينبغي أن يولى فيه المقام الاول من الاعتبار لمصالح واحتياجات شعوب تلك الاقاليم . وبينما نقوم نحن في الامم المتحدة بإعادة تقييم نهجنا حيال عملية تصفية الاستعمار ، فإن المنظمات دون الاقليمية ، وغيرها من المنظمات الدولية تتخذ مبادرات هامة ترمي إلى مواجهة مشاكل ومشاغل الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حدود مجالات نفوذها . وتشهد بذلك البلاغات الصادرة في اجتماعات القمة الاخيرة لمجموعة البحر الكاريبي ومحفل جنوب المحيط الهادئ . ويعقد زعماء الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي انفسهم اجتماعات أكثر تواترا لمعالجة الكثير من مشاكلها معالجة جماعية . وهذه التطورات ، تعتبر في رأي وفدي ، بداية مواقف جديدة من عملية تصفية الاستعمار .

وقد اتخذت في منطقة البحر الكاريبي خطوات عديدة لكفالة مشاركة متزايدة من جانب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار المنظمات الاقليمية . وقد منح مؤتمر رؤساء حكومات مجموعة بلدان الكاريبي الـ ١٢ ، المنعقد في سانت كيتس ونيفيس في تموز/يوليه من هذه السنة ، العضوية الانتسابية لجزر فرجن البريطانية ، وتركس وكايكوس ، ومركز المراقب لانغويلا . وفي مؤتمر القمة في عام ١٩٩٠ ، خوّل رؤساء الحكومات أمين عام مجموعة الكاريبي بالدخول في مشاورات مع حكومة المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة لانغويلا ، بغية تقوية مركز الاقليم في منطقة المجموعة الكاريبية . وقد وردت اشارة إلى هذه المشاورات في ورقة العمل المتصلة بجزر فرجن البريطانية والمقدمة إلى اللجنة الخاصة . ويلاحظ أيضا أن مونتسيرات ، هي بالفعل عضو كامل العضوية في المجموعة الكاريبية .

وإن بنك التنمية الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية ، وكلاهما من الاجهزة التابعة للمجموعة الكاريبية يواصلان القيام بدور نشيط للغاية في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والتعليمية والثقافية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في البحر الكاريبي . ويحدو وفدي الأمل بأن يتسع الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في عملية تصفية الاستعمار ليضم علاقة عمل أوثق بين لجنة الأربعة والعشرين ، واللجنة الرابعة والمجموعة الكاريبية والمنظمات المشابهة في المحيط الهادئ .

إن لجنة التنمية والتعاون الكاريبية ، خلال اجتماعاتها الوزارية ، قد سعت لتحصل على مشاركة أكبر من جانب هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة . وقد قدّم ممثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في دورات كثيرة للجنة الرابعة ، وصفا تفصيليا لهذه الأنشطة . وبما أن هذه المجموعات الاقليمية ودون الاقليمية تواصل القيام بدور هام في شؤون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بالاضافة إلى الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية ، فإن الاعتبارات العملية تقتضي اشراكها في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ الاعلان .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، يوصي وفدي بأن تجري اللجنة الخاصة مشاورات مع المجموعة الكاريبية ومع محفل المحيط الهادئ ، بالاضافة إلى غيرهما من المنظمات الاقليمية والدولية التي تدخل هذه الأقاليم حاليا في دائرة نفوذها .

لقد أكّدت في مكان آخر على أهمية التعاون التام والمشاركة الأكمل من قبل الدول القائمة بالادارة في عملية تصفية الاستعمار . فعلى سبيل المثال ينبغي استئناف العمل بتقليد ايفاد البعثات الزائرة . ويرسم تقرير رئيس اللجنة الخاصة بالإنابة عن البعثات الزائرة صورة تكاد تكون كالحة . ومع ذلك ، هناك ما قد يدعو إلى التشجيع في بيانات الدول القائمة بالادارة ولاسيما بيان الدولة التي أبلغت الرئيس بالإنابة بامكان توجيه دعوة للامم المتحدة خلال السنة القادمة لإيفاد بعثة زائرة للاقليم الخاضع لادارتها . وهناك دول أخرى قائمة بالادارة أشارت أيضا إلى استعدادها للنظر في امكانية استقبال بعثات زائرة . وينبغي تشجيع هذه الدول في هذه المساعي .

وفي إطار العقد ، يلزم الاستمرار في عقد حلقات دراسية سنوية في منطقتي الكاريبي والهادئ ، وذلك بعد نجاح الحلقتين الدراسيتين الاقليميتين المعقودتين أثناء الاحتفال بالذكرى الثلاثين لتوقيع الإعلان . إن الحاجة لعقد مزيد من الندوات تجلت بشكل كبير من خلال المشاركة النشطة لحكومات الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وحكومات المنطقة الاقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية . وهذه الحلقات الدراسية التي تعقد في المناطق التي تتركز فيها الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي توفر الفرصة لتبادل وجهات النظر بين القادة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأعضاء لجنة الـ ٢٤ . إن الحلقات الدراسية عندما يتم تخطيطها وتنفيذها على النحو المناسب يمكن أن تكون أيضا قناة لتعميم المعلومات على شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وأخيرا ، فإن وفد بلادي سيواصل التعاون مع جميع المؤسسات المعنية في اعتماد استراتيجيات جديدة للنهوض بمصالح شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية وذلك بهدف تيسير التنفيذ السريع والنهائي للاعلان .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العام الماضي وفي هذا المحفل أدلينا ببيان قلنا فيه :

"لقد تابع وفدي بمزيد من الاهتمام النظر في قضايا انهاء الاستعمار في اللجنة الرابعة هذا العام ، وتابع باهتمام خاص مناقشة هذا البند في الجلسات العامة للجمعية العامة . وكان اهتمامنا بدافع الفضول إذ أننا كنا نتوق إلى تبين ما إذا كانت الروح الجديدة في العلاقات الدولية ، واستقلال ناميبيا ، والتقدم في الجهود الرامية إلى تسوية بعض المسائل الاخرى التي تقترن ، عن حق أو بحكم العادة ، بموضوع انهاء الاستعمار ، أمور ستنعكس أيضا في أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة . (A/45/PV.44 ، ص ٣-٥)

وفي هذا الصدد ، لاحظنا في العام الماضي أن تحقيق تحول كبير في نهج الامم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار قد أرجئ إلى وقت لاحق ، وأعربنا عن أملنا بأن يكون عام ١٩٩١ هو هذا الوقت اللاحق .

إننا نعرف مسبقا بأننا كنا متفائلين كثيرا ، في السنة الماضية وفي هذه السنة أيضا . ومع ذلك ، فمن الصحيح أن لجنة تصفية الاستعمار قد حققت بعض النجاح . لقد أنشئ فريق عمل وتم دمج اللجنتين الفرعيتين في لجنة واحدة . وجرى اعتماد ما يسمى بالقرار الموحد أو الجامع لـ ١٠ أقاليم صغيرة . وأدخلت تحسينات طفيفة على بعض مشاريع القرارات التي أعدّتها لجنة انهاء الاستعمار ، وأخيرا يتبيّن من قراءة مشاريع قرارات لجنة الـ ٢٤ الأصلية التي اعتمدت في الاسبوع الماضي أنها تمضي شوطا أبعد قليلا .

ومع ذلك ، فإننا نود أن نقدّم وجهة نظر مختلفة . فلم تكن ولادة فريق العمل ولادة سهلة . علاوة على ذلك كان هناك فريقا عمل لبعض الوقت ، أحدهما يستند إلى لجنة الـ ٢٤ والاخر يستند إلى اللجنة الرابعة . ولم يكن ذلك مثالا جيدا على التفكير السليم والاستعداد للوصول إلى اتفاق من جانب مَن يعالجون منا مسائل تصفية الاستعمار في الامم المتحدة . وانطلاقا من الادلة ، نجد أن فريق لجنة الـ ٢٤ ، الذي حقق بعض التقدم الملموس ، كان هو الانجح ، ونود أن نُعرب عن تقديرنا لرئيسه .

ومع ذلك ، لا يمكننا أن ننكر أن نتائجه كانت متناقضة أيضا . إن دمج اللجنتين الفرعيتين يمكن اعتباره خطوة مفيدة ، ولكنه خطوة ذات أهمية اجرائية فقط ، لانه

لا يؤثر على جدول الاعمال الذي جرى دمجه بدوره بصورة آلية والذي يتضمن بالتالي مسائل تنطوي على مجرد تظاهر بالحرص على مصير الامم الاخيرة التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاجنبية ، ولكنها في الواقع لا تقدم أية مساهمة في تحقيق أهداف انهاء الاستعمار . ولا تنصب على مضامين القضايا التي هي قيد البحث .

فالضوء الاخضر الذي أعطاه فريق العمل للعمل في سبيل إعداد القرار الجامع واعتماده في نهاية الامر قد أسفر رغم وجود بعض المشاكل عن نجاح . إلا أن ثمة سؤالا يدور حول ما إذا كان الشكل الحالي للقرار يتفق تماما مع أفكار صاحب هذه المبادرة الاصلي أي الوفد النرويجي . صحيح أن مشاريع القرارات العشرة قد جرى دمجها في قرار واحد ، وذلك ما جرى أيضا لمحتوياتها ، ولو جزئيا . ولقد أدرجت بعض الاحكام الخاصة بالاقاليم الصغيرة على نحو أكثر تفصيلا . إلا أنه لا يزال من الصحيح أن كثيرا من الاشياء غير الضرورية تكررت في نص القرار الجامع وأن البيانات الحالية كان يمكن أن تذهب شوطا أبعد في سبيل الخلوص إلى توصيات واستنتاجات محددة .

وماذا بشأن النتائج الاخرى التي أسفرت عنها مداولات فريق العمل ؟ وكيف لنا أن نقيّم حقيقة أن فريق العمل أكّد على ضرورة استمرار لجنة الـ ٢٤ في معالجة قضايا الفصل العنصري ؟ وهو بذلك لم يأخذ في الاعتبار لا التطورات التي حصلت في جنوب افريقيا ولا جدول أعمالها نفسه ، الذي يشار اليه مرارا من حيث علاقته بقضايا أخرى . وفي الواقع ، أن هذا الجدول لا يتضمن أي ذكر للفصل العنصري ، ولا ينبغي أن يكون هناك أي ذكر له في المواد التي تتقدم بها لجنة الـ ٢٤ ، فما صلة تصفية الاستعمار بنظام الفصل العنصري الزائل ، مهما قلنا في كونه نظاما مُدانا وغير مقبول وغير انساني في زمانه ؟ إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن بإمكاننا أن ننظر ، بضمير طاهر ، إلى الفصل العنصري على أنه مسألة تتعلق بحقوق الانسان وحدها ، وينبغي معالجتها في اللجنة الثالثة بالاشتراك مع المناقشات السياسية التي تدور في جلسات الجمعية العامة ككل - ومرة أخرى دون أن يفوتنا التعبير عن التقدم والتغييرات الحاصلة والتي تجري حاليا في ذلك البلد .

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الأخرى للجنة الـ ٣٤ ، فإن ادراك النقلات الخفيفة التي طرأت ليس بمقدور القارئ العادي وإنما هو يتطلب نظرة فاحصة من خبير . وفي رأينا ، أن هذه النصوص قد سارت قُدما في بعض جوانبها ، ولكنها تغيّرت بدرجة أقل كثيرا من التغير الذي شهده العالم . إن مقارنة الوضع العالمي في ١٩٩٠ والنصوص التي صدرت في العام الماضي ، بالوضع العالمي في ١٩٩١ والنصوص التي قُدمت هذا العام تُظهر أن مشاريع القرارات المعتمدة لهذا العام أسوأ حالا . إنها تعكس الحالة الراهنة والظروف المتغيرة بدرجة أقل مما فعلت نظائرها في العام الماضي . بل أنها تبدي مراعاة أقل للتطورات الحاصلة في جزء معيّن من العالم مما أبدت نظائرها في العام الماضي . وهي تتناول هذه السنة على نحو أكثر شفافية من السنة الماضية ، مسائل لا صلة لها بجدول أعمال لجنة انهاء الاستعمار .

لقد بدأت اللجنة مؤخرا في التحرك إلى الأمام من مفترق الطرق الذي وصلت اليه في العام الماضي . ونحن نقبل ذلك . وربما تكون اللجنة قد سارت في الاتجاه السليم ، ونأمل ألا تكون تمنياتنا هي المصدر الوحيد لهذا التقييم . ورغم ذلك فإنها تسير ببطء في هذا الاتجاه ، وتتجه في بعض الأحيان إلى الوراء ، وتفقد الطريق بين حين وآخر . كأن شخصا ما قد خلط باستخفاف علامات الطريق أمام سائق فضل السائق طريقه ، أو كأن بعض ركابه - أعضاء لجنة الـ ٣٤ - كانوا يستخدمون الكابح اليدوي . إنني لا أعرف السبب في ذلك ، ولكن أليسوا جميعا في عجلة من الأمر ؟

لا يسعنا إلا أن نشق بأن هؤلاء الركاب ، الذين لا يعتبر مسار التاريخ بالنسبة لهم مرضيا ، سيدركون في العام القادم أنه لا يوجد بديل آخر ، وأنهم لن يكونوا أداة كبح لأعمال اللجنة ، وأنهم من ناحية أخرى سيساعدون السائق في اتباع أفضل الطرق وأكثرها فعالية وإلا فعليهم أن يتركوا السيارة . ومن سوء الطالع أننا نرى حتى الآن أن الذين يخرجون هم الذين كانوا يسيرون في الاتجاه السليم . ولكن ماذا يكون الأمر بالنسبة للركاب الآخرين ؟ ولم يبق الآن إلا عدد قليل من الراغبين في التحرك إلى الأمام . هل هم أقلية في عددهم ؟ إننا نشق بأنهم ينظرون بجدية في هذا السؤال . وكذلك الحال بالنسبة لنا أيضا . وفي نفس الوقت نفكر فيما ينبغي أن نفعله للجنة . هناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله ، أكثر مما فعلناه في نفس الوقت من العام الماضي .

وعلى سبيل المثال ، يبدو من الملح الآن على درجة أكبر أن نبدأ دون إبطاء في تعزيز الشعور بهدف هذه الهيئة . إن تشيكوسلوفاكيا تؤيد أساسا الزيادة في التركيز ، وخفض عدد الدورات التي تعقدها لجنة الـ ٣٤ والإقلال من التوصيات التي تقدم إلى الجمعية العامة لاعتمادها ، ومن المقررات والقرارات التي يمكن تبسيطها وجعلها أكثر فعالية عن طريق حذف النصوص القديمة والغريبة . ونرى أن من المفيد أن نخفض الاعتمادات المخصصة لأنشطة لجنة الـ ٣٤ وتخفيض العدد الاجمالي للدورات التي تعقدها اللجنة والحد من عدد الوثائق وقصر مشاركة الملتمسين على ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وفي نفس الوقت ، نعتقد أن الوقت قد حان لأن تعدل الجمعية العامة مهمة اللجنة الرابعة . وقد قدمت اقتراحات بادماج اللجنة الرابعة واللجنة السياسية الخاصة ، ونحن نرى أن هذا الاقتراح سليم ، وليس من بعد النظر أن نرفضه تماما .

يجب أن تدرس هذه الاقتراحات وغيرها من الاقتراحات بطريقة مسؤولة . ونرجو أن تبدأ دراسة هذه المقترحات في أقرب وقت ممكن . إن لجنة الـ ٣٤ ، التي نأمل أن يعطيها الرئيس الجديد زخما جديدا ، يجب أن يترأسها ، في رأينا ، شخص مقتدر من المنطقة التي تأثرت بازالة آخر آثار الاستعمار ومن البلد الذي يرغب في تناول هذه المهمة بطريقة غير تقليدية وغير جامدة . وينبغي أن نواصل بحث جميع الآراء التقدمية في اللجنة الرابعة أيضا . ولذلك نؤيد تأييدا تاما اقتراح الرئيس الحالي بإنشاء فريق عامل رسمي مفتوح العضوية للجنة . ولا يسعنا إلا أن نتساءل عن السبب الذي جعل هذا الاقتراح لا يقابل بالتأييد الحاسم ، الذي يستحقه ، في الدورة الختامية التي عقدتها لجنة الـ ٣٤ في الاسبوع الماضي .

وبالاضافة إلى الاقتراح الرسمي بإجراء تغييرات في أجهزة انهاء الاستعمار التابعة للامم المتحدة ، ينبغي أن نفكر أيضا في التحفظات التي أبداها عدد من الدول بشأن نتائج عمل الامم المتحدة . وقبل أن نفعل ذلك نود أن نشير بارتياح إلى أننا قد تخلينا عن الممارسة المستمرة والمشكوك في نتائجها بإطلاق يد لجنة الـ ٣٤ في صياغة جميع أو معظم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، ويسعدنا أنه قبل اعتماد التوصيات التي قدمتها لجنة الـ ٣٤ قامت اللجنة الرابعة ببحث هذه التوصيات وتعديلها - ولا أود هنا أن أقول على نحو كاف - ثم اعتمدتها . وبذلك تخلت اللجنة الرابعة عن الممارسة المقولبة غير المقبولة السابقة التي كانت تتمثل في أن تحيط علما بتلك التوصيات فقط .

ولدى قراءة نصوص لجنة الـ ٣٤ فإن المراقب العابر قد يتولد لديه الانطباع بأن عمل اللجنة كله في عام ١٩٩١ كان يتركز في الدفاع عن نفس مشاريع القرارات ذات الاسلوب القديم في مواجهة الذين يجرأون على المطالبة بحذف الاحكام التي عفى عليها الزمن . إن النصوص تتبع صيغا عتيقة وتصاغ بطريقة مقولبة . والاستنتاجات التي يتم

التوصل اليها هذا العام تماثل من الناحية العملية استنتاجات العام الماضي ، والقرارات التي ستتخذها الجمعية العامة والتي تتخذها اللجنة الرابعة دائما - بعد إدخال تحسينات طفيفة عليها - عفا عليها الزمن . فهي تحتوي نقدا مبالغا في شدته ، ولها طبيعة المواجهة ، ولا تبين التطورات التي تجري في العالم أو في المناطق المعنية وبصفة خاصة في الجنوب الافريقي ، كما أنها تتضمن صياغات لم تعد تستعمل منذ زمن طويل ، وإشارات انتقائية لا فائدة منها إلى بعض الدول ، وتعكس في أحوال كثيرة ميل بعض الدول إلى استخدام لجنة الـ ٢٤ كمنصة لتقديم أهدافها السياسية التي لا علاقة لها بعملية انهاء الاستعمار* .

وما فتئ وفد بلادي منذ عدة سنوات ينتقد عمل هيئات الامم المتحدة التي تتناول عملية انهاء الاستعمار . ولكنه مع ذلك كرر على نحو دائم موقفنا بشأن انهاء الاستعمار باعتباره ظاهرة . واسمحوا لي أن أعلن مرة أخرى أن تشيكوسلوفاكيا تعتبر على نحو ثابت أن مجال العمل في انهاء الاستعمار أحد الشواغل الاساسية للامم المتحدة حاليا . إننا لا نريد أن نزيل هذا البند من جدول الاعمال قبل أن يتم القضاء بالكامل على كل مظاهر الاستعمار . وعلى العكس من ذلك تماما ، فإننا نود أن نسهم في تحقيق هذا الهدف .

إن المشاركة النشطة لتشيكوسلوفاكيا في عمل الامم المتحدة منذ انشائها ترمي إلى الاسهام في تنفيذ وتعزيز مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات ومقررات المنظمة . وبالمثل ، باعتبارنا الآن بلدا حرا ديمقراطيا ، نعتبر أن من الاهمية البالغة أن نندد بممارسات الاستعمار والعنصرية التي تنتهك قواعد السلوك الدولي وتمنع الشعوب التي تخضع لهذه الممارسات من ممارسة الحق في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة وفي القرار التاريخي للجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) ، وينبغي هنا أن نضع نصب أعيننا أيضا القرار ١٥٤١ (د-١٥) .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نانياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

السيد ريناغي لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن العلاقة الطويلة والوثيقة بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وبصفة خاصة التعاون فيما بينها في ميدان انهاء الاستعمار ، قد تمخض عن انجازات ملموسة . وكان آخر هذه النجاحات استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠ ، وقبول ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال مؤخرا في الامم المتحدة في عام ١٩٩١ بوصفهما عضوين كاملي العضوية . وإن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعتبر أحد المعالم الهامة الاخرى في هذا المجال .

وبحصول ناميبيا على الاستقلال ، وبدء تنفيذ خطة الامم المتحدة في الصحراء الغربية ، نأمل أن يمارس شعب الصحراء الغربية قريبا حقه في تقرير المصير والاستقلال ويُغلق بذلك الفصل الاخير من هذا النزاع الذي طال أمده .

إن التغيرات العميقة على المسرح الدولي ، وبخاصة في العلاقات بين الدولتين العظميين وأتباعهما ، لابد أن يكون لها أثر بعيد المدى على القضايا التي تشغل وتهم أعضاء الأمم المتحدة ، فرادى ومجتمعين على حد سواء .

في الواقع أن ماضينا القريب جدا سيُذكر بوصفه حدا فاصلا في تاريخ العالم وفي العلاقات الدولية . إن كيفية مواجهة هذه التحديات وإعادة تعريف وتقييم أهدافنا وأولوياتنا يجب أن تكون الآن شاغلا حقيقيا لجميع الدول الأعضاء .

إن هذا الماضي القريب كان بالمثل حدا فاصلا في عمل اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار وعمل اللجنة الرابعة اللتين يتعيّن عليهما أن تعيدا تقييم واستعراض جهودهما لجعلها أكثر كفاءة وملاءمة للظروف والمشاكل الفريدة والمحددة التي تواجه شعوب الأقاليم الـ ١٨ التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، ومعظمها جزر صغيرة منتشرة في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي .

ستواصل بابوا غينيا الجديدة الاسهام في هذه الجهود وستؤيد دمج اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة المقترح لتصبحا اللجنة الرابعة والسياسية الخاصة على أمل تبسيط وزيادة تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة .

على أساس المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، نود أن نكرر مرة أخرى أن عوامل مثل حجم الاقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة لا ينبغي بأي شكل من الأشكال أن تحول دون ممارسة شعوب الأقاليم الصغيرة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وفي الوقت الذي لا نزال فيه نلتزم التزاما راسخا بهذه المبادئ ، ندرك أن خلق الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المثلى في الأقاليم الجزرية الصغيرة لممارسة حق تقرير المصير والاستقلال بحرية يتطلب جهودا خاصة من جانبنا ومن جانب المجتمع الدولي في مجموعه ، وخصوصا الدول القائمة بالإدارة .

تؤمن بابوا غينيا الجديدة ايمانا راسخا بأنه ينبغي لهذه الجهود أن تستند إلى معلومات يجري الحصول عليها بصورة مباشرة من سكان تلك الأقاليم واستنادا إلى

رغبات وتطلعات الشعوب المستعمرة وأقاليمها . وينبغي لتوصيات اللجنة الرابعة إلى الجمعية العامة ولتقارير اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار المقدمة هذا العام أن تعكس الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي ، وهو على وجه التحديد الظروف والمشاكل الخاصة التي تواجه شعوب الاقاليم المستعمرة .

إن المشاكل التي تواجه الأقاليم الصغيرة فريدة وخاصة بهذه المجموعة من البلدان ، كما أنها في حالات عديدة مشاكل أخرى تضاف إلى تلك التي تواجهها البلدان النامية الجذرية وغير الساحلية . فبالاضافة إلى المشاكل الرئيسية المتمثلة في قلة عدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة والاقتصادات المعتمدة على محصول واحد والتعرض للكوارث الطبيعية ، على سبيل المثال لا الحصر ، فإنها تواجهه أيضا آثار الاستغلال غير المخطط للموارد الطبيعية والصيد باستخدام الشباك المعومة والإضرار بالبيئة والايكولوجيا واستخدام هذه الجزر الصغيرة في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال . إن المجتمع الدولي ملزم بحمايتها من هذه الانشطة الضارة . والدول القائمة بالادارة تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا المجال . واستمرار تعاونها مع الامم المتحدة ليس ضروريا فحسب ، بل إنه يشكّل التزاما ينبثق من مسؤولياتها بوصفها دولا قائمة بالإدارة بموجب ميثاق الامم المتحدة .

ولذلك يواصل وفدي تعليق أهمية قصوى على ارسال بعثات الامم المتحدة الزائرة إلى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بما فيها كاليدونيا الجديدة . لذلك ، فإن تعاون ومشاركة الدول القائمة بالادارة يعتبران أساسيين . ولذلك يتعين مضاعفة جهود اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ومضاعفة المساعي الحميدة للامين العام بغية مواصلة وتوسيع الحوار في هذا الصدد مع الدول القائمة بالإدارة .

إن بابوا غينيا الجديدة ، بوصفها بلدا كرس نفسه لإعمال حق أساسي من حقوق الانسان حق تقرير المصير - تشاطر الدول الاعضاء للامم المتحدة قدرا كبيرا من الارتياح وترحب بالخطوات الايجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا أثناء العام الماضي . لتفكيك الفصل العنصري . إلا أن وفدي يتفق مع الرأي القائل بأن الوقت لم يحن بعد

لنتخلى عن يقظتنا وأنه يتعين الإبقاء على الجزاءات الدولية إلى أن تفي سلطات جنوب افريقيا بجميع الشروط المنصوص عليها في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

لا تزال تصفية الاستعمار أولوية على المسرح الدولي ، ويتعين على الامم المتحدة أن تواصل القيام بدور رائد لمساعدة الشعوب المعنية على تحقيق ذلك الهدف . ويحدوني الامل أن الزخم الذي نجم عن استقلال ناميبيا سيحقق قريبا نتيجة ناجحة أخرى بتنفيذ خطة عمل الامم المتحدة للصحراء الغربية .

لقد دخلنا فعلا العقد الاخير وحددنا الاطار الزمني النهائي لجهودنا النهائية الرامية إلى الاستئصال التام للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري من على وجه الارض .

لذلك ، نناشد الجمعية العامة أن تُخوِّل وتموِّل اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار واللجنة الرابعة على نحو ملائم لتقود الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف المحدد في قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ ، وذلك لضمان تصفية الاستعمار التامة بحلول عام ٢٠٠٠ .

عملت الدول الاعضاء على اعلاء مبادئ وأهداف الامم المتحدة والاخذ بها دون هوادة من خلال اللجنة الخاصة ومن خلال اللجنة الرابعة ؛ ومن بين هذه المبادئ والاهداف تعز علينا بصورة خاصة تلك المتصلة بتقرير المصير والاستقلال . ويجب ألا ننسى أن معظم شعوب وبلدان المجتمع الدولي في هذه الجمعية كانت مستعمرة في يوم ما . ونحن نعرف جيدا النضال من أجل الحرية والمساواة في كل قارة .

في ضوء هذا التاريخ النشط من التعاون عن طريق الامم المتحدة نناشد مرة ثانية الدول الاعضاء ، لا سيما الدول القائمة بالادارة ، الابقاء على الزخم دعما لكتابة آخر فصل من فصول تصفية الاستعمار .

أخيرا ، يؤيد وفدنا تأييدا تاما البيان الذي ألقاه للتو الممثل الدائم لسانت لوسيا ، وهو رئيس اللجنة الرابعة أيضا . كما أننا نؤيد تأييدا تاما التوصيات التي قدمها إلى هذه الجمعية . آمل أن تؤيدها هذه البلدان أيضا كما نؤيدها .

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بقدر ما تنطوي عليه عملية السير للانتقال من أحد المقاعد الموجودة في قاعة الجمعية العامة وصعود الدرجات القليلة الموصلة إلى هذه المنصة من أهمية ودلالة رمزية ، فإن هذه العملية قصيرة وميسّرة للغاية . ولكن الرحلة للوصول إلى هذه القاعة ، وخصوصا بالنسبة لشعوب البلدان الصغيرة التي كان يحكمها آخرون أقوى من الناحية العسكرية أو الاقتصادية ، طويلة وشاقة للغاية . لذلك ، نعتقد أن عملية إنهاء الاستعمار ينبغي أن تظل محط اهتمام المجتمع الدولي .

إن معظم الاقاليم المتبقية على قائمة الامم المتحدة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي من الجزر الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ أو منطقة البحر الكاريبي . وقد لا يرغب البعض منها في أن يصبح مستقلا سياسيا ، وهذا حقه . فنحن نؤيد حق شعب أي اقليم في أن يختار ويقرر مصيره وفقا لتطلعاته . غير أن هناك أقاليم أخرى ترغب في أن تصبح مستقلة سياسيا . وتطالب بسيادتها وباستعادة هوياتها الوطنية . وبالمثل ، نحن نؤيد حقها في المطالبة بتحديد مستقبلها وكتابة تاريخها بنفسها .

وأيا كان حجم الاقليم أو سكانه ، وأيا كان موقعه الجغرافي ، أو موارده الطبيعية ، أو مستوى تنميته الاقتصادية ، فإن لشعب كل اقليم نفس الحق في تقرير المصير والاستقلال الذي تمارسه شعوب البلدان التي كانت فيما مضى على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبالرغم من ذلك ، فإن هذه العوامل ما تقترن في أحوال كثيرة فتجعل رحلة ما تبقى من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أطول وأكثر صعوبة .

إن آراء حكومة وشعب فانواتو في شتى قضايا إنهاء الاستعمار المعروضة حاليا أمام الامم المتحدة من المسائل المعروفة للجميع والتي لا حاجة إلى تكرارها هنا اليوم بمزيد من التفصيل . ونحن نود باختصار أن نجدد التزامنا بالتقيد بميثاق

الامم المتحدة ومواصلة العمل مع كل أعضاء المجتمع الدولي من أجل صوغ عالم خال من أي شكل من أشكال الاستعمار .

إن أقاليم كاليدونيا الجديدة ، وتيمور الشرقية ، والصحراء الغربية ، وغيرها من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، لكل منها تاريخه الفريد ، ولكل منها مجموعة من الظروف والصعوبات الخاصة به . وفي تحليل هذه الظروف وحسم تلك الصعوبات يمكن مساعدة كل اقليم منها بشكل كبير بالتطبيق المتسق لمبادئ الامم المتحدة وممارساتها .

ولقد تم إعلان العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وفقا لهذه المبادئ والممارسات . وهذا العقد ، الذي نجم عن مبادرة هامة من بلدان حركة عدم الانحياز ، يمكن أن يساعد في اختصار رحلة بقية الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتيسيرها . ولقد أسعدنا أن نشترك في اتخاذ القرار ٤٧/٤٣ ، الذي أعلن هذا العقد ، وسيسعدنا أيضا أن نشترك في اعتماد خطة العمل التي تستهدف التبشير ببزوغ قرن جديد خال من الاستعمار .

وفي هذا الصدد ، نشيد بتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/46/634 . وننوّه بأهمية مرفق ذلك التقرير ، مؤيدين بشكل عام تلخيصه للآراء والاقتراحات المقدمة إلى الامين العام فيما يتصل بخطة العمل التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٤٣ . غير أننا نلاحظ أن ذلك التلخيص أغفل عبارة هامة ، ونحن بوصفنا من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/46/L.22 ، نرجو بكل احترام أن يتم تصويب مرفق التقرير بحيث يضمن هذه العبارة الهامة المحذوفة . وهذه العبارة التي أغفلت موجودة في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/46/593 .

ويرد في تلك الوثيقة تقرير الفريق العامل التابع لحركة بلدان عدم الانحياز والمعني بإنهاء الاستعمار المقدم إلى المؤتمر العاشر لوزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في غانا في الفترة من ٢ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد اعتمد المؤتمر العاشر ذلك التقرير بالإجماع ، وقام بإحالته إلى الامين العام

الممثل الدائم ليوغوسلافيا بوصفه ممثل الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز . وتنص الفقرة ٣ (ح) من التقرير على ما يلي :

"(ح) ينبغي دعوة الدول الاعضاء إلى النظر في اتخاذ هذه التدابير بما فيها التشريعات على الصعيد الوطني التي تنص على :

'١' عدم تشجيع جميع الإجراءات والانشطة التجارية أو غيرها التي يمكن أن تمس بحق شعوب باقي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال ؛

'٢' تشجيع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون تحت السيطرة الاجنبية وتيسير لجوئهم إلى رفع دعاوى قضائية بغية استرداد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية" . (A/46/593 ، ص ٩)

وتختلف صياغة مرفق التقرير الوارد في الوثيقة A/46/634 من ناحيتين هامتين جدا . فالفقرة ١٦ من القسم رابعا تقول : "ينبغي للدول الاعضاء اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني بما في ذلك إصدار تشريعات ..." . وتختلف هذه الصيغة اختلافا كبيرا عن اقتراح وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز . ويتضمن اقتراحهم مجرد دعوة الدول الاعضاء إلى النظر في اتخاذ مثل هذه التدابير . وعلاوة على ذلك ، نجد أن مرفق التقرير الوارد في الوثيقة A/46/634 يغفل تماما الشطر الثاني من تلك التوصية الذي يتعلق بتشجيع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتيسير اللجوء إلى رفع دعاوى قضائية .

ونعتقد أن هذه العبارة المحذوفة هامة . وقد اعتمد وزراء الخارجية شطري الفقرة التي أوصى بها الفريق العامل التابع لحركة بلدان عدم الانحياز . لذلك ، نرى أنه ما كان ينبغي أن يحذف الشطر الثاني من تلك الفقرة ؛ وكان لا بد من ظهور الفقرة بكاملها في موجز الآراء والمقترحات المقدمة إلى الامين العام .

ومما هو متفق عليه بشكل عام أن يدعو هذا العقد المجتمع الدولي إلى اتخاذ نهج صريح وتعاوني وشامل تجاه ما تبقى من قضايا تتعلق بإنهاء الاستعمار . ولا بد لنا من أن نفتح على الأفكار المبتكرة والجديدة التي تشجع الحوار البنّاء واحترام سيادة القانون ، بدلا من الإدلاء بالبيانات الخطابية المبتذلة واللجوء السريع إلى استعمال قوة السلاح . وما فتئت بلدان عدم الانحياز تؤمن بأن عملية إنهاء الاستعمار هي أيضا عملية لتعزيز احترام حقوق الإنسان . وتؤمن أيضا بأنه من الممارسات البنّاءة دعوة البلدان إلى النظر في اتخاذ تدابير قد تيسّر اللجوء إلى رفع دعاوى قضائية . ومن المؤكد أن العالم قد شهد أكثر مما ينبغي اللجوء إلى إجراءات العنف . فلماذا لا نشجع اللجوء السلمي إلى رفع دعاوى قضائية بدلا من ذلك ؟

ومن المهم أن ننوّه بأن الاقتراح المقدم إلى الأمين العام من جانب وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يحظى بالفعل بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة . وهناك اقتراح مماثل طرحه رؤساء حكومات مخفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعيه الأخيرين . ومن المفيد في هذا الصدد دراسة الوثيقتين A/45/456 و A/46/344 . وسيكون من المفيد أيضا الإشارة إلى الوثيقة A/AC.109/1040 التي تتضمن موجزا للمناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية الاقليمية لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا المعنية بإنهاء الاستعمار والمعقودة في فانواتو في شهر أيار/مايو ١٩٩٠ .

ومرة أخرى ، نؤكد على أن الاقتراح الوارد في الفقرة ٣ (ح) من تقرير الفريق العامل لحركة عدم الانحياز المعتمد من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز والمقدم إلى الأمين العام لا يحكم مسبقا على القضية مثار البحث . فهو يترك لكل بلد أن يقرر بمفرده ما إذا كان يرغب في أن ينظر أو حتى أن يكون قادرا بموجب قوانينه الخاصة على أن ينظر في اتخاذ التدابير المقترحة في تلك الفقرة .

إن فانواتو ، وهي من أصغر الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، تواصل الالتـــزام العميق بعملية إنهاء الاستعمار . فقد انضمت فانواتو نفسها إلى مجتمع الامم نتيجـــة لتلك العملية . لذلك ، نحن مستعدون لان نضم أيدينا إلى أيدي الذين يسعون إلى دخـــول الالف سنة القادمة في عالم خال من الاستعمار ومن كل ما تبقى من آثاره . ونحن نعلـــم أن هذه المهمة ليست بالمهمة اليسيرة . ولكنها ضرورية إذا كنا نريد أن نورّث الجيـــل المقبل عالما قد خطا خطوة أخرى في عملية التطور البشري أكثر من العالم الذي ورثـــه جيلنا هذا .

السيد ساهو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ستة وأربعين عاما أسند الآباء المؤسسون للأمم المتحدة إلى أعضاء منظمتنا مهمة مقدسة ، هي تخليص العالم من آفة الاستعمار . وخصص فصل رئيسي من ميثاق الأمم المتحدة لمسألة الوصاية على مصالح شعوب العالم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وفي عام ١٩٦٠ ، ازدادت هذه المفاهيم والمثل العليا تبلورا في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد جاء ذلك الحدث عظيم الأهمية الذي شارك فيه من العالم النامي ٤٣ بلدا - أفخر بأن الهند من بينها - ليشكل في حد ذاته الملاحيات الأساسية لنشاط الأمم المتحدة بأسره في هذا الميدان .

ولقد كانت موجة إنهاء الاستعمار التي تلت ذلك من الأسباب الرئيسية في التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي ، والتي قدر أن شهد التاريخ مثلها من حيث اتساع نطاقها وعمق تأثيرها . والآن وقد اقترب القرن الحالي من نهايته يحق لنا القول إننا وفّينا إلى حد كبير بمهمتنا . والمناقشة التي نحن بصددها اليوم هي من نواح كثيرة بمثابة تحية إجلال وتقدير لما تجلى خلال تلك السنوات ، التي حفلت على اضطرابها بحماس متقد ، من كفاح دائب وروح تصميم وتضحيات جسام وإيمان راسخ . ولقد شهد النصف الأول من القرن الحالي نضال الهند في سبيل الاستقلال الوطني ، وهي حركة بثّت في أذهان وأفئدة أبناء شعبنا الأمل في الحرية والنمو ، وقد تحقق الوعد . ومنذ أن نالت الهند استقلالها عام ١٩٤٧ ، لم تكف عن العمل في الأمم المتحدة وخارجها من أجل كفالة كرامة الإنسان وإعمال الحقوق الأساسية لمن يتوقون إلى الاستقلال بغية تقرير مصيرهم ، فهذه قيم من صميم الفطرة الإنسانية المتأصلة في نفوسنا جميعا ، وهي نابعة من المفهوم القائل بأن أي ضعف مشترك لا يمكن قهره إلا بإدراك عام بأن ذلك الضعف لا يتسق مع الاستقلال الوطني والسيادة .

واليوم ، وبعد انقضاء ٣١ عاما على اعتماد الإعلان المذكور ، هدأت الاضطرابات في الجانب الأكبر منها . وغدا معظم العالم حرا . وفي العامين الماضيين تهيأت لنا ، بانتهاء الحرب الباردة وزوال التوتّرات بين الشرق والغرب وما تلا ذلك من اجتياح

موجة إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية للعالم . فرصة لا مثيل لها لإتمام مهمتنا . فكما يتبين لنا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لم يبق على جدول أعمالنا إلا عدد ضئيل من المشاكل ووجود تلك المشاكل ليس إلا دليل على مدى دقة وتعقيد ما تستتبع من مهام .

أعلنت الجمعية العامة السنوات العشر الأخيرة من هذا القرن عقد إنهاء الاستعمار . ولقد أصابت في هذا ، إذ أنها تبرز مدى الاقتراب من الهدف ، وتسلط الضوء في الوقت نفسه على ما يستلزمه تحقيق ذلك الهدف من همة وقوة زائدتين ومن ثم فإننا نرحب بخطة العمل التي طرحها علينا أميننا العام في هذا الصدد ، ونناشد جميع الدول القائمة بالإدارة وغيرها من الدول أن تتناولها بنفس روح التعاون والتفاهم والواقعية والمرونة السياسية التي بزغت حديثا والتي تقتضي منّا هذه المهمة التحلي بها . وهي تدعو ، في المقام الأول ، وفقا للإعلان ، إلى ضرورة الإبقاء على رغبات شعوب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مركز الصدارة . فهذا هو أحد الضمانات الرئيسية لنجاح جهودنا . ولا بد من منح هذا الضمان صراحة ودون مقابل . وينبغي أن يظل لب مساعينا .

إن الخطة الخاصة بإجراء استفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية والتي يجري تنفيذها ، حاليا ، تحت إشراف مجلس الأمن ، تعد خطوة أخرى على طريق الوفاء بمهمتنا . ويود وفدي أن يعرب عن تأييده لجهود الأمين العام ، ويناشد أطراف النزاع أن تتعاون معه بأقصى ما في وسعها لينجح في أداء مهمته الدقيقة والجسيمة .

ومما يثلج صدورنا أن هناك في أنحاء أخرى من العالم ، في كاليدونيا الجديدة ومالفيناس ، حوارا دائرا بين الأطراف المعنية . ولقد تم بالفعل في كلتا الحالتين التوصل إلى اتفاقات يقبلها الجميع ، ونحن نشجع استمرار تلك الاتصالات وتنفيذ تلك الاتفاقات في ظل روح الوئام والتعاون السلمي التي لا يمكن بدونها كفالة الحل السلمي .

إن معظم ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي أقاليم جزرية صغيرة تقع في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي . ولقد وفّرت لنا اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من خلال ما اضطلعت به من أعمال جديرة بالثناء ، بيانا تفصيليا وواضحا بالحالة في كل من تلك الأقاليم . وتتفاوت ما تنطوي عليه كل حالة من تعقيدات تفاوتا جليا ولكن الأمر الذي لا يحتاج إلى إيضاح هو أن كلا من تلك الأقاليم يعتز بحقه في تقرير مستقبله السياسي بنفسه . أما الدول القائمة بالإدارة فعليها أن تنهض بواجبها الشاق المتمثل في حماية الاقتصادات الضعيفة في تلك الجزر وكذا بيئتها غير المنيعة على أن تتيح للشعوب في الوقت ذاته الفرصة لكي تقرر ، بحرية ومن منظور مستنير ، ما ترى أنه يحقق صالحها على خير وجه . ومن ناحية أخرى ، يجب على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أن تضطلع بمسؤولية التعبير عن المصالح الحقيقية لتلك الأقاليم التي ليس لها ملجأ آخر سوى اللجنة . وإننا لنناشد الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة أن تعملا معا تحقيقا لتلك الغاية .

لقد قطع العالم شوطا طويلا منذ عام ١٩٤٦ . والآن ونحن نقترب من نهاية هذا القرن ، لا بد وأن نشعر بالقلق الشديد لبقاء آثار الاستعمار حولنا ، إننا نتصدى لمستقبل الشعوب ، مستقبل الأمم ، لبناء الدعائم الأساسية للحرية السياسية والمساواة ولحق كل منا في أن يقرر مصيره . وهذه ليست بالقضايا التي يستهان بها . بل يتحتم علينا أن نعمل معا جادين على الوفاء بالمهمة التي فرضها الميثاق علينا : إنجاز المهمة التي أخذناها على عاتقنا - محو ما تبقى من آثار الاستعمار من على وجه الأرض خلال العقد الراهن .

هناك الآن العديد من القضايا ذات الأهمية الحيوية التي تتطلب منا جميعا أن نوليها على وجه الاستعجال قدرا متزايدا من الاهتمام . وما أن نؤدي مهمتنا المقدسة سيكون بمقدورنا أن نوطد تعاوننا وأن نتجه بكل ثقة إلى النهوض بسائر المهام المنوطة بنا .

السيد أدنجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يذكر مع الارتياح بأن الجمعية قد كرّست على مدى السنوات الماضية اهتماما كبيرا وجهدا طائلا لقضية هامة هي قضية إنهاء الاستعمار . ويسعدنا أن نعترف بأن الجهود التي بذلتها الجمعية على مدى السنين قد أدت إلى تقدم ملحوظ نحو القضاء على الاستعمار . ونود أن نشيد بالجمعية وعلى الاخص باللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لما بذلته من جهد في سبيل مساعدة الاقاليم المتبقية في الحصول على الاستقلال .

ويعد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - القرار ١٥١٤ (د - ١٥) - إحدى أهم الوثائق التي اعتمدتها الامم المتحدة . ويشكل استقلال ناميبيا والتطورات الإيجابية الجارية في جنوب افريقيا حجر الزاوية في الجهود المطردة التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان تنفيذ ذلك الإعلان ، الذي كان مبعث الهام للبلدان والشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال . وينبغي أن تؤدي الفرص الجديدة البازغة وإمكانيات تحقيق السلم والامن التي تحسّنت إلى حد كبير والتي ظهرت نتيجة لانتهاء الحرب الباردة إلى أن يصبح زوال الاستعمار أمرا ميسورا وأن تعجل بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في مجموعه .

وما من شك في أن الاستعمار قد أصبح أكثر من ذي قبل ظاهرة عفا عليها الزمن في ظل الظروف الدولية الراهنة . ويصعب علينا أن نتصور إمكانية استمراره ، بأي ذريعة من الذرائع ، في هذا العقد الذي اكتسبت فيه قضايا إضفاء الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية أبعادا هامة على جدول الاعمال الدولي . ولهذا يتعين علينا أن نظل مثابرين على التمسك بالمبدأ القائل بأن كل الشعوب دون استثناء ينبغي أن تحصل على الحرية لكي تقرر مصيرها . ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يتوانى في ذلك المسعى حتى يكفل حصول شعوب الاقاليم والمستعمرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الفرصة التي تستحقها في ممارسة حقها في تقرير المصير .

والحجة القائلة - وقد سمعنا مثل هذه الحجج - بأن بعض الاقاليم المتبقية هي من صغر الحجم بحيث لا تستطيع البقاء كدول مستقلة تبدو لنا مفرضة . وهي تذكرنا بمناقشة مماثلة دارت في السبعينات ، عندما طرحت أفكار مثل مفهوم الانضمام إلى عضوية الامم المتحدة بهدف وقف مد العضوية الناشئ عن إنهاء الاستعمار ، وها نحن الان شهود أحياء على الدور البنّاء الذي قامت به كثير من البلدان المسمّاه بالبلدان الصغيرة في أعمال الامم المتحدة . وفي رأينا المبني على إمعان التفكير أنه مهما كانت هذه الاقاليم والمستعمرات المتبقية صغيرة ، فمن العدل والإنصاف أن يمنح سكانها الاصليون الفرصة لان يقرروا ما إذا كانوا يريدون أن يصبحوا مستقلين أم لا . ونحن لا نرى بديلا عن التقدم نحو إنهاء الاستعمار في وقت مبكّر . وفي هذا الصدد ، يؤمن وفدي إيمانا لا يتزعزع بأن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لا ينبغي بأي حال من الاحوال أن يكون مشروطا أو محدودا أو قاصرا .

ومن البديهي ، بطبيعة الحال ، أنه ما من قارة قد عانت مثلما عانت افريقيا من التخريب الذي ألحقه بها الاستعمار والعضوية ، أو ما زالت تحمل آثار هذه الظروف المزدوجة . ولذلك لا يسعنا إلا أن نواصل التأكيد من جديد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بإجراء متضافر للقضاء على المشاكل المتبقية المرتبطة بالاستعمار وبمسألة الفصل العنصري بطبيعة الحال . ولا يعد إعلان الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار قرارا يتسم بالحكم فحسب ولكن يعبّر أيضا عن رغبة الجمعية المتقدة في أن تدير ظهرها نهائيا لموضوع الاستعمار في غضون إطار زمني معقول . وهو إعلان جاء في أوانه المناسب ، ويستحق تأييدنا جميعا .

إننا نشيد بخطة العمل لتنفيذ العقد ، التي اقترحتها حركة بلدان عدم الانحياز . كما نحث الدول الاعضاء على دعم جهود اللجنة الخاصة واقتراحات اللجنة الرابعة الرامية لتنفيذ خطة العمل .

ونحن مقتنعون بأن هناك رغبة واضحة من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي في أن يشهدوا نهاية مبكّرة لجميع أشكال الاستعمار . ومن ثم فعلى الدول القائمة بالإدارة أن تهيئ الظروف السياسية والاقتصادية المؤاتية لعملية إنهاء الاستعمار .

ومن رأي وفدي أن واجب المجتمع الدولي يقتضيه ، وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد الآخذ في الظهور ، مساعدة الشعوب في الاقاليم المتبقية في الحصول على حقها في تقرير المصير والاستقلال . وبالمثل تقتضينا مسؤوليتنا المشتركة أن نستمر في تشجيع وحث الدول القائمة بالإدارة ودفعها إلى ذلك إذا اقتضت الضرورة ، بهدف ضمان التقدم المستمر نحو تحقيق الاهداف التي حددتها الجمعية في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وسيكون من المآثر الخالدة لمنظمتنا أن يتزامن إنهاء الاستعمار مع نهاية القرن ونهاية إخضاع أي شعب في أي مكان في العالم .

السيد مونتيرو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بمزيد من الإيمان والثقة يتكلم وفدي بشأن البند المطروح علينا كما فعل في السنوات السابقة . وهو موضوع ينطوي على مضامين أخلاقية ومعنوية عميقة ، لا يسع شيلي إلا أن تضعها في اعتبارها . ونحن نؤكد إيماننا العميق بعدالة قضية إنهاء الاستعمار ونؤيد جميع التدابير التي توصي بها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبالأمس قدم رئيس اللجنة بالإنابة تقريرا وافيا إلى الجمعية العامة في هذا الصدد .

إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، التي يتشرف وفدي بعضويتها والتي تحتفل هذا العام بذكرى سنوية هامة جديدة لإنشائها ، قد قدمت اسهاما تاريخيا في قضية عادلة ، هي قضية إعمال حق بلدان وشعوب مستعمرة كثيرة في الاستقلال وتقرير المصير . ومما لا ريب فيه أن من حق اللجنة أن تفخر بمنجزاتها . ونحن نعتقد أن عمل اللجنة لم يكتمل حتى الآن : فمازال من المتعين بذل جهود ضخمة لكفالة التحقيق الكامل للغايات التي حددناها لانفسنا في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يحدد الإطار المرجعي لإنهاء الاستعمار .

فنحن نلاحظ اجمالا أن بعض الاقاليم مازالت تخضع في مناطق كثيرة من العالم للحكم الاستعماري وأن الشوط لا يزال بعيدا أمام تحقيقها لاستقلالها المشروع ؛ وهذا أمر يتعارض مع القرارات المتكررة التي اتخذتها منظمتنا ، وخاصة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الانف الذكر والقرارات الاخرى التي أكدت بقوة على حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن عمل منظمتنا في ميدان نزع السلاح ، وخاصة العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بتناول هذه المسائل ، سيظل منقوصا ما بقي للاستعمار أثر قائم في أي بقعة من بقاع العالم .

وتلك الظروف تجعل مسؤولية المنظمة جسيمة هائلة . وإنني واثق بأن الامم المتحدة ستظل تحظى بمثلما حظيت حتى الآن ، في سعيها الى تحقيق هذا الهدف النبيل ، بدعم قيّم من المجتمع الدولي الذي أصبح بلا ريب أكثر وعيا من أي وقت مضى بأن الزمن قد عفا من قديم على الممارسات الاستعمارية المتبقية في عالم اليوم . ونحن نعلق بوصفنا بلدا حرا ذا سيادة أهمية كبرى على ما تعنيه تلك الممارسات ، ولن نقبل أبدا أن يُمارس اجراء يتعارض مع حق الشعوب في تقرير المصير ، ولن نقبل تحت أي ظرف من الظروف أي تقييد لحقوق سكان أي اقليم في أن يقرروا بطريقة حرة وديمقراطية شكل الحكم الذي يريدون أن يعيشوا في ظله . إن هذه المبادئ الاساسية ، التي تشكل في آن معا جوهر الفرد الانساني وقوام كرامته الاساسية ،

مبادئ عميقة الجذور في نفوس أبناء شيلي ؛ وهذا ما يدفع وفدي الى تعليق أهمية فائقة عليها ويجعله يؤكد عليها مرة أخرى تأكيدا قويا من فوق هذه المنصة .

إذا استعرضنا خريطة عالمنا لألفينا أن آثار الاستعمار مابرحت تتناقص تناقصا شديدا حتى لم تعد تشمل الآن إلا أقل من ٣٠ اقليما صغيرا تضم أعدادا قليلة حقا من السكان ولكن هؤلاء السكان يعقدون آمالا كبارا على إعمال حقهم قريبا في تقرير المصير بعد طول انتظار . ونحن واثقون بأن العالم سيكون بحلول نهاية هذا العقد ، الذي أعلنته الجمعية العامة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، خاليا من الآثار المتخلفة عن تراث الماضي البغيض هذا ، وبأن منظمتنا سيتاح لها أن ترحب بين ظهرانيها بأمم أخرى تمكنت من أن تمسك أعنة مصائرها بأيديها .

وكيما نحقق هذه الغاية يجب أن نثابر على بذل جهودنا الى أن ينفذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي نسعى الى إعماله منذ ما يربو على ثلاثين عاما تنفيذا كاملا . وتحقيقا لذلك الهدف ، يجدر في رأينا أن نعتمد ونؤيد الآراء والمقترحات السديدة الواردة في تقرير اللجنة الخاصة الآنف الذكر (A/46/23) ، التي ضمنها الأمين العام تقريره (A/46/634) المعروض أيضا على الجمعية العامة .

ونحن نوافق على الرأي القائل بأن المهمة التي نواجهها فيما يتعلق بالقضاء الكامل على الاستعمار مسؤولية مشتركة يتعين أن يتحملها كل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الملتزمة بمساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على اجتياز مرحلة الانتقال الى تقرير المصير .

ومشاركة الدول القائمة بالادارة في عمليات انهاء الاستعمار هذه تتسم بأهمية أساسية شأنها شأن تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة ، وخاصة في السعي الى تهيئة مناخ من الثقة والتفاهم . وفي هذه المرحلة ، نعتقد أن مما يتسم بأهمية

(السيد مونتيرو ، شيلي)

جوهرية أن تكون شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على بينة بالبدائل السياسية الجديدة التي يعرضها عليها حكام الاقاليم حتى تكون مهيأة لان تشارك مشاركة ديمقراطية في تقرير مصائرها .

والالية المقترحة لاجراء المشاورات بين منظمتنا والدول القائمة بالادارة ينبغي أن تنتقل الى مستوى أعلى خلال المرحلة الراهنة من عملية إنهاء الاستعمار حتى يمكن تنظيم الاستفتاءات الوشيكة في بعض الاقاليم المستعمرة ضمن الاطار الزمني الذي حدده العقد الدولي ، وحتى يتسنى لنا بلوغ الاهداف التي حددناها لانفسنا .

أما فيما يتصل بتوصيات الامين العام المتعلقة بالمجالات التي يطلب من الدول القائمة بالادارة اتخاذ اجراء بشانها على سبيل الاولوية ، فإن وفدي يعتقد أن هذه المبادرات تتوقف كلها في المقام الاول على العزيمة السياسية للدول القائمة بالادارة وعلى رغبتها الصادقة في مد يد الدعم الكامل والفعال للجنة الخاصة لمساعدتها على تحقيق ولايتها السامية . ولا يساورني شك في أن ذلك الدعم كفيل بأن يسهل عمل اللجنة الخاصة تسهيلا كبيرا لانه سيمكنها من أن تقترح اجراءات أو أساليب عمل جديدة من شانها أن تختصر الاطر الزمنية المتوقعة وأن تعجل بموعد انهاء الاستعمار .

وفي هذا السياق ، يوجه وفدي نداء ملحا الى الدول القائمة بالادارة وجميع المنظمات والبلدان الاخرى المشتركة في عملية انهاء الاستعمار بأن تسهل عمل اللجنة الخاصة . إن اللجنة الخاصة لا تستطيع أن تتخلى عن المهمة التاريخية التي أناطتها بها منظمتنا : إن ضمائرنا تنادي بذلك ، شأنها شأن ضمائر شعوب كثيرة آمل أن تتمتع عما قريب بما نتمتع به من حقوق غالية وجوهرية ، مثل الحق في تقرير المصير بطريقة ديمقراطية حرة .

إن تفاؤلا عميقا يحدونا بأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار سوف ينتهي وقد تحقق الهدف المتوخى منه . إننا نأمل أن يتحقق هذا عما قريب لتتعاظم الفرحة

التي أعربنا عنها من فوق هذه المنصة في العام الماضي بمناسبة استقلال ناميبيا الذي لايزال يملأ قلوبنا بالنشوة والابتهاج .

إن اهتمام بلدي بتقدم عمليات إنهاء الاستعمار الجارية يحتل مكانة هامة على جدول أعمال شيلي الدولي شأنه شأن التزام بلدي غير المحدود بالديمقراطية وحقوق الانسان . إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هناك ترابطا وثيقا بين انهاء الاستعمار وهذه الالتزامات : فإنهاء الاستعمار يتسم بأهمية جوهرية للوفاء بالالتزامات المذكورة ، وتلك الالتزامات تشكل معا ركائز مجتمعاتنا التي تحكمها مبادئ وقيم لا غنى فيها عن الديمقراطية والحرية وتقرير المصير من أجل كفالة سعادة الشعوب .

لقد اشترك وفدي بارتياح بالغ ، وعيا منه بالحاجة الى مواصلة دعم المبادرات الجديدة الرامية الى تعزيز القضاء الكامل على الاستعمار ، في تقديم مشروع القرار (A/46/L.22) المتعلق بهذه المسألة الذي تولت عرضه جمهورية يوغوسلافيا ، اطمئنانا الى أن اعتماد ذلك المشروع من جانب الجمعية العامة سيكون حافزا قويا للأعمال التي تعكف المنظمة على تنفيذها بجهد صادق بشأن موضوع يتسم بمثل هذه الاهمية الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم الاخير في المناقشة الخاصة بهذا البند .

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لقد طلبت الكلمة فقط بغرض شكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه الذي اتسم بعمق الثقافة وبرشاقة الاسلوب المعروفين عنه . وقد استنرنا كثيرا بهذا البيان . ونثق بأن الوفود الاخرى تشاركنا هذه المشاعر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما أعلن بالامس ستبت الجمعية في مشروع القرار A/46/L.22 في موعد لاحق ، سيعلن في "اليومية" .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من أجل مساعدة الوفود في تخطيط عملها ، أود أن أزيد من توضيح برنامج عمل الجمعية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر .

كما سبق أن أعلن ستشرع الجمعية صباح الخميس ، ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ، في النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال "قضية فلسطين" وستواصل النظر في هذا البند في صباح الجمعة ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر .

وفي صباح يوم الاثنين ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية في البند ٣٢ من جدول الاعمال "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" .

وستنظر الجمعية صباح الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، وعصر الاربعاء ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، في البند ٣٥ من جدول الاعمال "الحالة في الشرق الاوسط" .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب من مقدمي مشاريع القرارات الخاصة بتلك البنود أن يقدموا النصوص إلى الأمانة العامة في أسرع وقت ممكن . وبعض مشاريع القرارات هذه تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية ، ويتعين أن تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالإضافة إلى اللجنة الخامسة قبل البت فيها في جلسة عامة للجمعية . والحل الأمثل هو أن نتمكن من البت في مشاريع القرارات عند اختتام المناقشات .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠